

الوكالة ولا اخذ منها كفيلا ولا حضرت بنفسها ولا حلف انما
ترك عندها نفقة ولا سأل عن حالها اخبر ان هاهنا غنيان ام احدهما
عني والاخر فقير ليس لي الغرض بحسبه بل الغرض علي الغائب للفتنة
دراهم غير متكشف عن حاله وكث صك مضمونه فرض برسم نفقة
فلانة ولديها ولما يحتاجون اليه من ثمن لحم وخنزيريت ودخول
حمام وصابون وغسل ثياب ومالا بدله من وقود كل يوم ثمان
قطع مصريه مائه وربع اربع قطع وما هو نفقة ولديها
اربع قطع علي زوج الغائب واذا لم يكن لها كفاية فاعلى
ولديها سوية بينهما والاستدانة عند الحاجة والرجوع بذلك علي
زوجها الغائب فرضا واذا ما غلبوا من اهلها وكيلها شقيقها
فلان والحال ان ولديها غلام استغنى عنه وبيت فطيمة
فهل يصح هذا الفرض ام لا **اجاب** لا يصح لشركها هو شرط
لصحته وهو طلبها الذي لا بد له منه عند ايمانها باسرها وهم
رضي الله تعالى ولا يتوب طلب اخيها عن طلبها وطلب البينة
علي السكاح لا يرض علي القاضي لاسبابها الذي لا يعلم به وكذا اخذ الكفيل
كما نص عليه شمس الائمة الرخسي وكذلك تخليفها انه لم يترك
عند ما شياء وعلي القاضي ايضا ان يحلفها انها ليست باشرة
قال في الثانية يحلفها القاضي بالله تعالى ما استوفيت النفقة ولم
يكن بينكما سبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره وياخذ منها كفيلا
ويحلفها نظر اللغائب ومن اللازم ايضا قل ان يفرض النفقة الرسول
عن حال الزوجين فقروا وغنا ليخبرني الي طريق العلم بالحال
في فرض بحسبه فانما اذا فرض اكثر من حاله الامتناع عن الزيادة
ولا ينبغي قضاؤه بها كما في البحر وغيره والحاصل ان مواعيد صحة
الفرض المذكور متعددة لولم يكن منها الا عدم ثبوت التوكيل
لكني وليت شعري مني ساع الي حكم المحكوم له علي المحكوم عليه

بدعوي

بدعوي الغير علي الغير بغيبة كل منهما يجوز دعواه الوكالة هذا
لا فاعلى به محكم كالعديم باجماع كل من القضا والغنوي مسك
بيده القلم والله اعلم **سئل** في شجعة لالها ولها ام وعم
طلبت الام ان يفرض القاضي لها نفقة ففعل بغيبة العم ولم يعين
المفروض عليه هل يصح ذلك ام لا **اجاب** لا يصح اذ شرط وجوب
نفقة الغريب بغير ذي الولاد الطلب والخصومة بين يدي
القاضي فلا تصح علي غريب ولو محينا فكيف مع عدم تعيينه وبه
يعلم عدم صحة ما يفعله كثير من النواب في فرض النفقة لمثل
هؤلاء والله اعلم **سئل** في امرأة ادعت علي زوجها انها
تستحق بدمته كسوة ست سنين اثنتين واربعين قرشا
ثمن دراعين وقميصين وصناديق وزنار وشنبر وباس
وبابو جبين هل تصح دعواها من اصلها ام لا **اجاب**
لا تصح دعواها والحال هذه الاجماع علما علي سقوط النفقة
المأخوذة من الزوج عن القضا والرضا في الزمان الذي قد مضى
وانقضى وايضا هذا الغدر المدعي وهو الداعيان والقضبان
والصناديق والزنار والشنبر واللباس والباقي جازا بدعي
الواجب لها شرعا فانها اعني الكسوة الواجبة درعان وخماران
ومحفظة كما صرح به في المحهرة وغيرها فكيف تصح دعواها
بذلك هذه المدة هذا لا فاعلى به والله اعلم **سئل** في صبي عرسه
تله ث سنوات هل لامه المأنة ان تمنع اباه عنه احيانا ام لا
وهل اذا اتى لم يطعام وكسوة يلقيان بحاله يتبعين فرض الدارهم
عليه ام لا **اجاب** ليس للام منع عن ابنه احيانا ولا تمنعين
الدارهم للنفقة فقد صرح علما ونا فاطمة بان النفقة هي الطعام
والشراب والكسوة فاذا اتى لولده بذلك لا يجبر علي دفع
الدارهم وانما المنعين كما بينه لا دفع الدارهم لامه حتى يشترى